

السياسة المالية لدعم مرحلة التعافي من تداعيات جائحة كورونا

ومدى تعثر القطاع الصحي

حالة دولة الكويت

ورقة معدة لسعادة وكيل وزارة المالية بالتكليف الاجتماع السابع، عن بعد لوكلاء وزارات المالية العرب

19 - 20 يناير 2022

مقدمة:

أثقلت جائحة كورونا الاقتصاد الكويتي بصدمات صحية ونفطية، انعكست على مختلف القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها قطاع المالية العامة ممثلاً في الموازنة العامة للدولة، وفي ظل اعتماد موازنة دولة الكويت على ما يزيد عن (80%) على الإيرادات النفطية فكان من الطبيعي، في ظل محدودية مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة، أن يتأثر تمويل النفقات العامة بعد انهيار أسعار النفط (حيث وصل سعر برميل النفط المصدر في أبريل 2020 إلى حوالي 16 دولار / برميل، قبل أن يتعافى تدريجياً) فقد تنامي العجز المالي بشكل واضح أثناء الجائحة (وصل إلى حوالي 10.8 مليار في نفس الحساب الختامي 2021/2020) وقد مثلّ هذا الوضع تحدياً أمام السياسة المالية الكويتية.

وظالما أن أساس الصدمة الخارجية مرتبط بالقطاع الصحي، فقد مثلّ ذلك تحدياً آخر أمام السياسة المالية على شكل ضمان الاحتياجات التمويلية لوزارة الصحة وهذا ما تجسد بالفعل من خلال ارتفاع الأهمية النسبية لمصرفات وزارة الصحة إلى إجمالي المصرفات وصلت إلى (11%) من إجمالي الإنفاق العام للعام المالي 2021/2020، بالمقارنة مع الأهمية النسبية للمصرفات الصحية، في الحسابات الختامية السابقة.

تنقسم هذه الورقة إلى قسمين: الأول، يهتم بالسياسة المالية لدعم مرحلة التعافي، والقسم الثاني: أثر تعثر قطاع الصحة في حالة وجود التعثر، على التحولات الاقتصادية الكلية.

القسم الأول: السياسة المالية لدعم مرحلة التعافي:

بعد تجاوز سعر برميل النفط الكويتي المصدر حاجز الستين دولار منذ فبراير 2021 (61.31 دولار / برميل)، ووصوله إلى أعلى مستوى لغاية تاريخ إعداد هذه الورقة في أكتوبر 2021 (82.73 دولار / برميل)، وبالإضافة إلى الإجراءات المالية والنقدية التي اتخذتها دولة الكويت، فقد بدأت مرحلة التعافي النسبية للاقتصاد الكويتي.

وسنعرض، أدناه عدد من السياسات المالية التي اتخذتها دولة الكويت، بهدف التعافي الاقتصادي وتأثيراتها على الأداء الاقتصادي الكلي للدولة، مع أهمية التأكيد على دور تنامي الإيرادات النفطية، بسبب تعافي سعر برميل النفط المشار إليه أعلاه، حيث ارتفعت هذه الإيرادات في الحساب الختامي 2020 / 2021، ولشهر نوفمبر 2020، من (5.280) مليار دينار تقريباً، إلى (10.115) مليار دينار تقريباً للسنة المالية 2022/2021 حتى نهاية شهر نوفمبر 2021 (والتي تغطي الأشهر من مارس - نوفمبر 2021)، (موقع وزارة المالية، التقارير الشهرية الختامية).

1.1 تعافي الاستثمار العام:

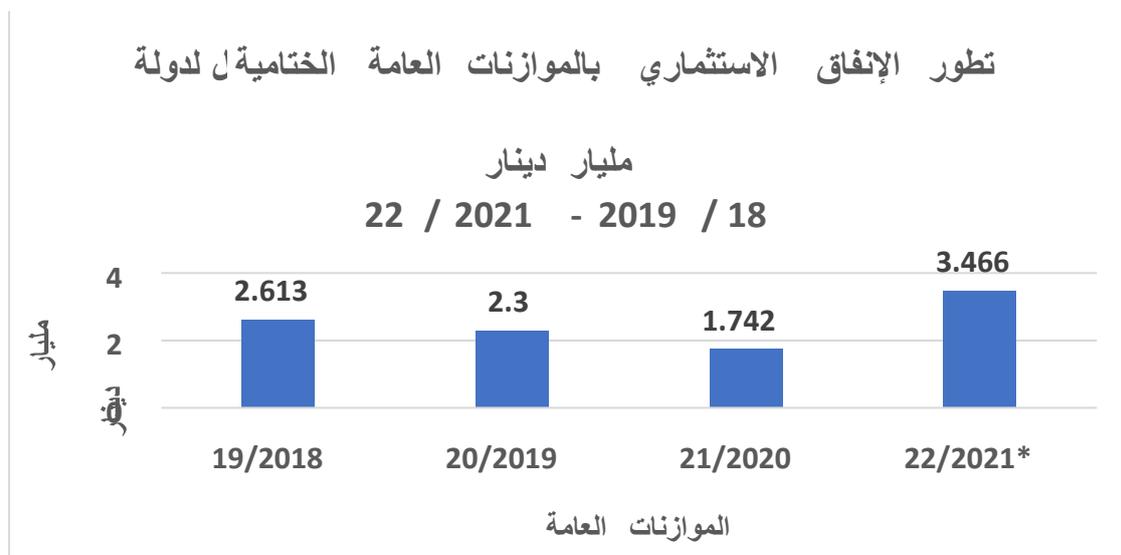
يتوجه هذا الاستثمار أساساً إلى مشروعات البنية التحتية والذي يتراوح تاريخياً بين (3 - 4) مليار دينار.

مخصصات الإنفاق الرأسمالي - الاستثمار الفعلي

الفرق	الحساب الختامي 2021/2020	الحساب الختامي 2020/2019
-0.6 مليون دينار	1.7 مليار دينار	2.3 مليار دينار

الآن أن الاستثمار العام بدأ باستعادة ممارسة دوره كأداة سياسة مالية لإنعاش الاقتصاد من خلال الميزانية الحالية 2022/2021، لتصل قيمته إلى (3.466) مليار دينار وبمعدل نمو (+98.7%)، (موقع وزارة المالية، الحسابات الختامية، والميزانية للعام المالي الجاري) ويوضح الشكل (1) تطور قيم الإنفاق الرأسمالي خلال السنوات المالية 2018 / 2019 - 2021 / 2022.

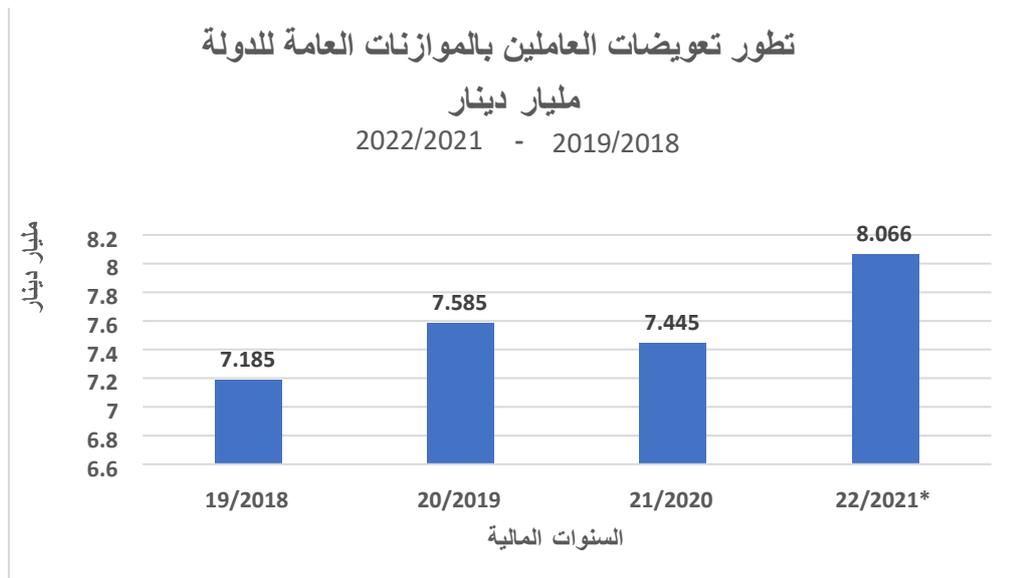
الشكل (1)



2.1 استدامة الإنفاق الاستهلاكي العام:

تحرص السياسات الاقتصادية ومن ضمنها السياسة المالية على ترشيد هذا الإنفاق (وبشكل محدد الإنفاق الجاري) بهدف خفض العجز المالي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص ومشروعات الشراكة في تحمل عبء نسبة من الأجور وقد حرصت السياسة المالية ضمن بند "تعويضات العاملين" على عدم المسّ بقيمة هذا البند وذلك لما تمثله هذه التعويضات من دور في الطلب المحلي، من خلال إنفاق الأجور محليا على شراء السلع والخدمات، والادخار والاستثمار من قبل القطاع العائلي، ويوضح الشكل (2) تطور قيم تعويضات العاملين في عدد من الحسابات الختامية، وآخر ميزانية (موقع وزارة المالية).

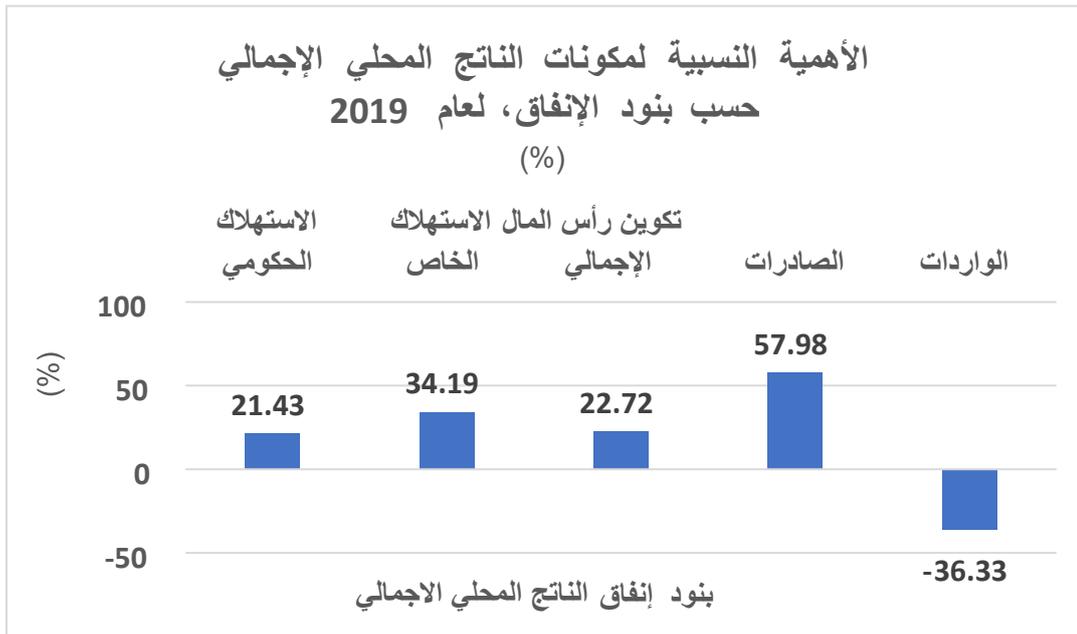
الشكل (2)



3. 1 تعويضات العاملين والإنفاق الاستهلاكي الخاص:

لعبت السياسة المالية خلال الجائحة دورا أساسيا في عدم المساس في هذه التعويضات كما أشرنا أعلاه، وبعد رفع الحظر الكلي والجزئي بدأ الإنفاق الخاص بالعودة إلى مستواه قبل الجائحة تدريجيا ووفقا لآخر إحصاءات سنوية منشورة من الإدارة العامة للإحصاء يلعب الاستهلاك الخاص دورا مهما في إنعاش الناتج المحلي الإجمالي، من خلال حصته النسبية في الناتج بالأسعار الثابتة، ويوضح الشكل (3) الحصة النسبية لكل مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق (موقع الإدارة المركزية للإحصاء).

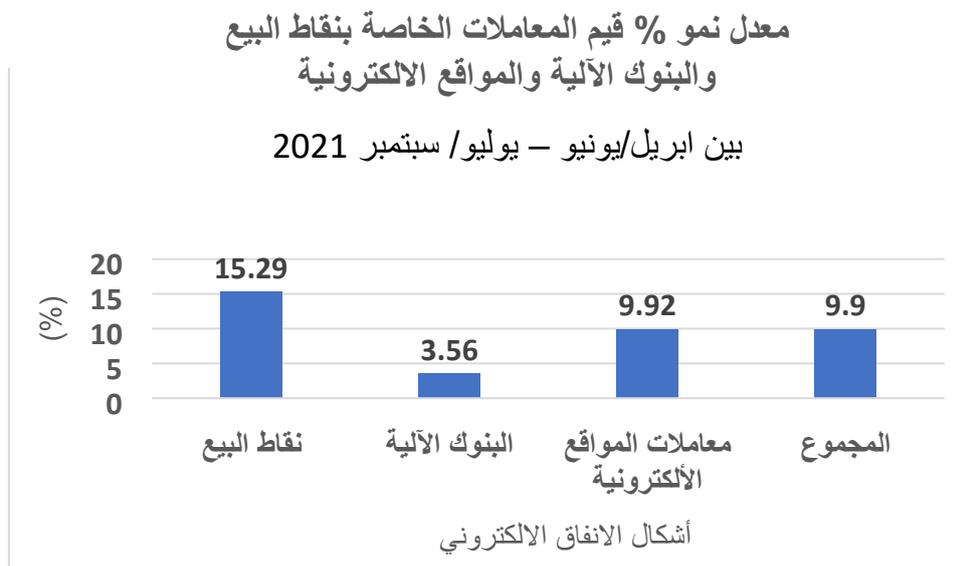
الشكل (3)



وكما هو واضح من الشكل أعلاه، فإن أكثر من ثلث الناتج المحلي لدولة الكويت يتأتى من إنفاق القطاع العائلي الاستهلاكي (34.19 % ولم تتغير هذه النسبة كثيرا من عام لآخر)، والممول بشكل كبير من الباب الأول بالموازنة العامة للدولة، وبالإضافة إلى دور الباب الأول في إنعاش الاستهلاك الخاص هناك دور ائتمان القطاع المصرفي للقروض الشخصية (ضمن فئة القروض "التسهيلات الشخصية" والتي تتضمن بالإضافة إلى القروض الشخصية تلك الموجهة إلى "شراء الأوراق المالية وشراء السكن، وأخرى") المخصصة، أساسا للاستهلاك الخاص.

كما ساهمت تعويضات العاملين في إنعاش الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالدولة من خلال آلية تنامي معدل استخدام الإنفاق من خلال "نقاط البيع Point of Sales, POS" بمعدل نمو بلغ (15.29 %) بين أبريل / مايو - يوليو / سبتمبر 2021. كما حققت قيم السحب من البنوك الآلية ATM نمو خلال نفس الفترة بلغ (3.56 %)، ونمو قيم معاملات المواقع الإلكترونية بحوالي (9.9 %). علما بأن نمو بعض هذه المعدلات قد حقق قيم سالبة في بداية الجائحة، ويوضح الشكل (4) هذه المعدلات حسب آخر بيانات متاحة للفترة يوليو - سبتمبر 2021، مقارنة بالفترة السابقة لها (موقع بنك الكويت المركزي).

الشكل (4)



4.1 السياسة المالية وبرنامج العمل الحكومي:

يتناول هذا البرنامج أربعة محاور تغطي الفترة 2021 – 2025:

الأول: الإصلاح المالي والاقتصادي.

الثاني: إعادة هيكلة القطاع العام.

الثالث: تطوير رأس المال البشري.

الرابع: تحسين البيئة التحتية، وتوظيف الطاقات المتجددة.

ويتضمن المحور الأول، الإصلاح الاقتصادي والمالي، عدداً من الإجراءات والمبادرات المرتبطة بالسياسة المالية (تحت مسمى "استدامة المالية العامة") بهدف إنعاش الاقتصاد الكويتي (برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر 2021/2022 – 2024/2025):

وتتضمن مبادرات استدامة المالية العامة ما يلي:

في جانب الإيرادات العامة	في جانب المصروفات العامة
أ . مراجعة الخدمات العامة	أ . ترشيد ميزانية المصروفات
ب . تحسين تحصيل إيرادات الدولة	ب . مراجعة المصروفات الرأسمالية
ج . إدارة تمويل وإيرادات أملاك الدولة	ج . تحسين المشتريات الحكومية.
د . تعزيز قدرات إدارة الضرائب	د . تطوير النموذج الوطني للدعومات
هـ . تحسين التدفقات الجمركية.	هـ . ضبط باب أجور الوظائف الحكومية

وفي مجال إدارة المالية العامة:

تطوير إدارة المالية العامة.

5.1 سياسات مالية أخرى لدعم مرحلة التعافي:

بالإضافة الى ما ورد أعلاه حرصت وتحرص السياسة المالية بدولة الكويت على:

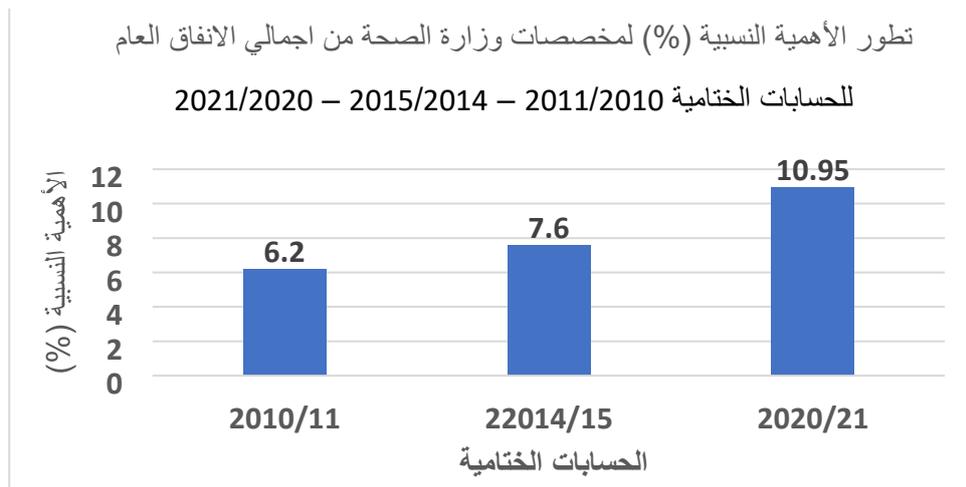
أ. ترشيد الإنفاق العام (والوارد ضمن المبادرات المرتبطة بالمصروفات العامة ضمن برنامج العمل الحكومي، المشار اليه أعلاه) وقد تجسد ذلك من خلال قرار مجلس الوزراء بالطلب من كافة الجهات الحكومية بخفض إنفاقها العام بنسبة (10%) للسنة المالية 2022/2021، وتخفيض بعض البنود غير الضرورية مثل التدريب (محلي-خارجي)، المهمات الرسمية، الأبحاث والدراسات والاستشارات وعقود الخدمات غير الأساسية.

ب. العمل على تعاون السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية لتجديد قانون الدين العام، كأحد أدوات السياسة المالية، بهدف الاستعادة من شروط الاقتراض السائدة دولياً، في الوقت الحاضر من حيث انخفاض أسعار الفائدة، وذلك للحدّ من الضغوط على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (الذي بدأ بدوره بالانخفاض بسبب تحسن الإيرادات النفطية مؤخراً).

القسم الثاني: تحديات تعثر قطاع الصحة على التحولات الاقتصادية الكلية:

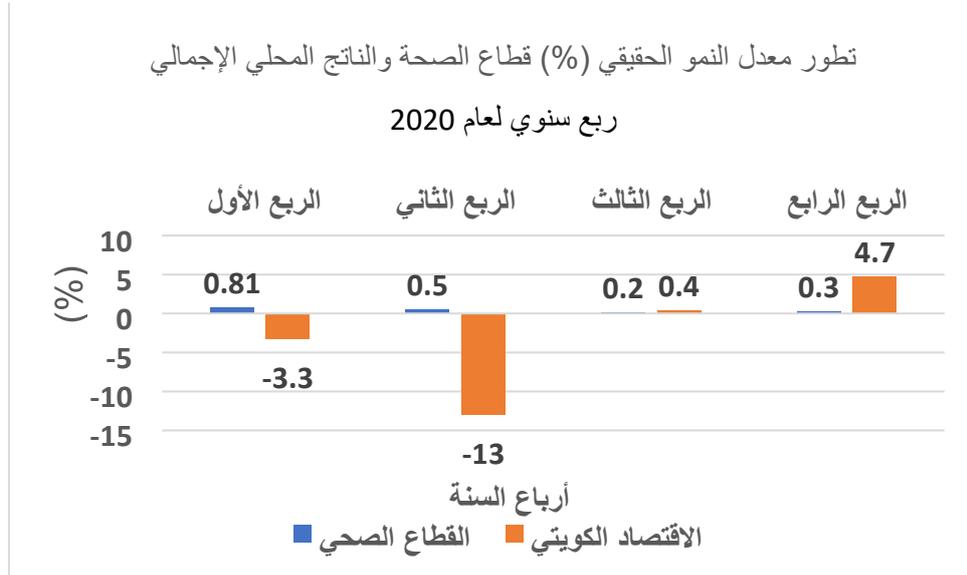
لعل من أهم ما ترتب على الصدمة الخارجية الصحية هو أهمية استدامة التمويل لوزارة الصحة، والهيئات التابعة لها ذات الأنشطة المرتبطة بالجائحة، وقد حرصت وزارة المالية بدولة الكويت بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتوفير كافة احتياجات وزارة الصحة لاحتواء آثار الجائحة، والحدّ من تأثيرها على أداء الاقتصاد الكلي وعليه، وبقدر تعلق الأمر بدولة الكويت، فإن القطاع الصحي لم يشهد تعثراً في الأداء منذ انتشار الجائحة بداية عام 2020، ولغاية الآن، ويوضح الشكل (5) التنامي الملحوظ لمخصصات وزارة الصحة محتسبة من بيانات الحسابات الختامية المعنية، (موقع وزارة المالية).

الشكل (5)



ويعكس تنامي الأهمية النسبية، التي وصلت إلى (11%) من إجمالي الإنفاق العام للعام المالي 2021/2020، المعاملة الخاصة لوزارة الصحة من حيث المخصصات المالية، بهدف توفير كافة احتياجاتها المرتبطة بالتعامل مع الجائحة، وبمقارنة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع الصحة، على أساس ربعي، خلال عام 2020 (عام بداية وانتشار الجائحة) مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الكويتي (موقع الإدارة المركزية للإحصاء)، يلاحظ أنه رغم تحقيق الاقتصاد الكويتي، في الربع الأول والثاني عام 2020 معدل نمو حقيقي سالب، إلا أن نمو القطاع الصحي ظل يحقق نمواً موجباً، كما هو موضح بالشكل (6).

الشكل (6)



ورغم ظاهرة الهجرة العكسية للعمالة الوافدة التي ارتبطت بانتشار الجائحة، إلا أن الجهات المعنية حرصت على عودة الكوادر الطبية للدولة لممارسة مهام عملها، مع تعزيز الكادر الطبي، والخدمات المساعدة، والأجهزة الطبية، وبما يتلاءم مع احتياجات وزارة الصحة، وهو الأمر الذي انعكس على أداء القطاع الصحي من حيث استجابته لاحتواء الحالات المرضية المرتبطة بالجائحة، والحالات المرضية الأخرى بنفس الوقت.

الخلاصة:

تستخدم وزارة المالية بدولة الكويت عدد من أدوات السياسة المالية لإنعاش الاقتصاد بسبب تداعيات انتشار الجائحة، ومن هذه الأدوات استعادة دور الإنفاق الاستثماري كمركز أساسي للنمو الاقتصادي، والمحافظة على دور الأجور كمحرك، أيضاً للنشاط الاقتصادي، والحرص على استدامة دور الاستهلاك الخاص، الذي تأتي أهميته بعد الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق، ومن خلال آليات مثل الائتمان للقطاع العائلي، وغيرها من الأدوات.

كما تحرص السياسة المالية بالدولة على عدم تعثر القطاع الصحي، لما لاستدامة الخدمات الصحية من دور محوري، بشكل عام وحالياً بشكل خاص، في تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته، وهو الأمر الذي انعكس على ضمان المخصصات اللازمة لوزارة الصحة خدمة لهذا النمو، وبالتالي لم تشهد دولة الكويت ظاهرة تعثر للقطاع الصحي والله الحمد.